مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٠٨

الأربعاء، ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، الساعة ١٠/٥٥
نيويورك

الرئيس:	السير جون وستون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البرتغال	السيد سواريس
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرن
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد عواد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد رتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهتان من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/561)

97-85910

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥

الترحيب بالسيد هانز دالغرن، الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في بداية الجلسة، أود، بالنيابة عن المجلس، أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل الدائم الجديد للسويد لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد هانز دالغرن. ونتطلع الى التعاون معه في عمل المجلس.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه الجلسة أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، بالنيابة عن المجلس، بصاحب السعادة السيد بيتر أوسلفد، الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، على خدماته رئيسا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، وإنني على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن امتناني العميق للسفير أوسفلد على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهتان من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن (S/1997/561)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى، تطلب فيها دعوتها الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وفقا للمارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة الى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لها حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهتان من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة S/1997/561.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/613 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وكينيا ومصر.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/543 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ تموز/ يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس غابون.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تمر جمهورية أفريقيا الوسطى بحالة صراع مسلح منذ بداية عام ١٩٩٦. وهذا الصراع الذي بدأ كانتفاضة عسكرية يتخذ أبعادا أخرى تتصف بطابع العصيان المدني الذي ترافقه انتفاضات عسكرية متقطعة. ويتخبط البلد خلال فترة الصراع في أزمة سياسية حادة وكارثة اقتصادية لا مثيل لها. وهو يفعل فعله في كل جانب من جوانب الحياة المدنية في ذلك البلد ويمكنه أن يزعزع الاستقرار في المنطقة بأسرها. وتشكل هذه

الحالة تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتقتضي من مجلس الأمن العناية العاجلة.

إن هذا التهديد للاستقرار الإقليمي قد لفت انتباه مؤتمر قمة أواغادوغو الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٦ والذي طلب فيه رئيس الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى التدخل الدولي. ونتيجة لذلك، اتـُخذت مبادرة إقليمية بمشاركة بوركينا فاصو وتشاد وتوغو والسنغال وغابون ومالي. واليوم، وبفضل الجهود التي بذلتها تلك البلدان، هناك قوة دولية مسماة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي موجودة فعلا في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف إحلال السلام في ذلك البلد.

وهذه المبادرة الإقليمية التي سجلت بالفعل قدرا من النجاح تحظى بدعم مشروع القرار الحالي لأنه بعد جميع الكلام الذي قيل وما تم فعله فإن المسؤولية العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. ومن مسؤولية مجلس الأمن دعم المبادرات الإقليمية. ومن شأن مشروع القرار المعروض علينا أن يوفر لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي موافقة مجلس الأمن على استمرار سيرها على الطريق الذي تسلكه إيفاء بالمهمة الموكولة إليها.

ونعتقد أنه بغية إحراز تقدم في حل أي صراع، لا بد للأطراف في ذلك الصراع أن تبدي رغبة في تسوية النزاع بالوسائل السلمية. ونحن على اقتناع بأن الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى قد أبدت هذا الالتزام بالتوقيع يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على سلسلة من الوثائق التي يشار إليها الآن في مشروع القرار المعروض علينا بوصفها اتفاقات بانغي. وتعتبر جميع الأطراف أن الوثائق هي تسوية مؤقتة يمكن بواسطتها إحلال السلام وتحقيق المصالحة. ونود في هذا الصدد، أن نشيد بالجهود التي يبذلها الرئيس الحاج عمر بونغو، رئيس غابون.

إن بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي تحاول رصد تنفيذ هذه الالتزامات التي قطعتها الأطراف - وهي التزامات دخلت فيها بحرية. ونحن نعتقد أن البعثة تقوم بعمل جيد وتستحق دعم مجلس الأمن لها. لذلك السبب نؤيد مشروع القرار الراهن، وسنصوت لصالحه. ونحن إذ نفعل ذلك، نعترف بالإسهام الكبير الذي تقدمه البلدان الأفريقية وحكومة فرنسا في حل الأزمة، ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للمبادرة. وينبغي أن نـُبقي في بالنا أن هناك ترابطا قائما بين السلام والتنمية. ونعتقد أن أي تدخل دولي مفيد في جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي أن يراعي هذا الأمر وينبغي أن يتصدى للحالة على النحو المناسب.

السيد دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أزمة سياسية خطيرة بسبب عصيان في صفوف الجيش. والحكومة عاجزة عن فرض احترام النظام العام؛ وإن انعدام الأمن يزداد سوءا ويهدد بالانتشار في جميع أنحاء البلد. ومن المحتمل أن تؤثر هذه التوترات الخطيرة في الاستقرار الإقليمي، وتشكل بالتالي تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومن هنا، فإن أولئك الزعماء الذين حضروا اجتماع القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات فرنسا وأفريقيا في أواغادوغو، إدراكا منهم بخطورة المسألة والضرورة الملحـّة لاتخاذ إجراء لوقف دورة العنف، قد عينوا أربعة منهم في لجنة رصد دولية للإشراف على تنفيذ اتفاقات بانغي، برئاسة الجنرال أمادو توماني توريه، رئيس الدولة السابق في مالي. وستتمثل مهمتها في التفاوض على تحقيق هدنة بين الموالين والثوار.

وقرر رؤساء الدول الأربعة أولئك، بناء على طلب من الوسيط وعقب الاتفاق في اللجنة المعنية ببناء توافق الآراء والحوار المنعقدة في بانغي في الفترة من ١١ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، إيفاد بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، مع قيام فرنسا بتقديم الدعم السوقي لها. ونغتنم هذه الفرصة لتكرار شكرنا الصادق للحكومة الفرنسية على عملها، وللبلدان الأخرى التي استجابت بصورة عاجلة لطلب الرئيس باتاسي.

وبفضل جهود الوساطة التي قامت بها اللجنة، عاد الهدوء إلى العاصمة، وتم التوقيع على اتفاقات بانغي يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ برعاية الرئيس الحاج عمر بونغو.

ونحن نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يدعم هذه الجهود الحميدة دعما كاملا. وإن جهود الوساطة التي يبذلها رؤساء الدول الأربعة تشير بوضوح إلى وجود

تصميم إقليمي على حل الصراعات في أفريقيا عن طريق الحوار والعمل المشترك.

لذلك تعتقد غينيا - بيساو أن المجلس ينبغي أن يولي اهتمامه الكامل للطلب الذي تقدم به إلى الأمين العام فخامة السيد آنجي - فيليكس باتاسي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى يوم ٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، وذلك الطلب الذي تقدم به الرئيس الحاج عمر بونغو، ويعربان فيهما عن قلقهما العميق إزاء الحالة في ذلك البلد، ويطلبان إلى مجلس الأمن أن يأذن للدول الأعضاء في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي أن تواصل عملياتها من أجل تحقيق أهداف الولاية المنوطة بها. إذ أن ما يتعرض للخطر ليس أمن بلد واحد فحسب، بل الاستقرار الإقليمي وحتى صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن نعتقد أن رغبة الحكومة ولجنة الرصد الدولية في وضع أنشطة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في إطار قانوني وسياسي مناسب تدخل في صلب عمل مجلس الأمن. وهكذا، من شأن المجلس، بتحركه الفوري وعلى النحو المناسب، أن يرسل إلى الأطراف إشارة سياسية إيجابية للغاية مفادها أنه ينبغي لها أن تمتثل امتثالا كاملا لجميع المبادرات المتعلقة بالحوار والمصالحة الوطنية.

ونود في الختام أن نشيد بشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على ما أظهره طوال الأزمة من شجاعة وحكمة ووطنية. ونحن، من جانبنا، ملتزمون بمواصلة تقديم الدعم للجهود الرامية إلى إعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى وتوطيد السلام فيها.

وبتلك الروح سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا، آملين في أن تعمل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي على تحقيق كل الأهداف المعلن عنها في الولاية الموكولة إليها.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عملت اليابان دائما من أجل السلام والاستقرار في أفريقيا، لأن السلام والاستقرار شرطان أساسيان لتعزيز التنمية والرخاء. ولهذا ترحب اليابان بالمبادرة الإقليمية التي يجري الاضطلاع بها فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتود حكومة اليابان أن تعرب عن تأييدها الكامل للجهود التي يقوم بها أعضاء اللجنة الدولية للمتابعة، وهم بوركينا فاصو، وتشاد، وغابون، ومالي، وتود أن تعرب عن تقديرها لهذه البلدان وكذلك لتوغو والسنغال، على إسهامها بقوات في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

لقد ظل المجلس يعمل بجدية كبيرة في إعداد مشروع القرار المعروض علينا، بغية الاستجابة على أفضل نحو للطلب الذي قدمته بلدان المنطقة. وقد توصل المجلس الآن إلى مشروع قرار يعتقد وفدنا أنه واضح ومحدد، يوافق على أن تواصل الدول المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية العمل بطريقة محايدة وغير متحيزة لتحقيق أهداف البعثة. وإذ يتصرف المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عن طريق هذا القرار، يأذن أيضا للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وللدول التي توفر الدعم السوقي لها، بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم.

وباعتماد هذا القرار يعتقد وفدنا أنه يمكن القيام بعمل فعال لاستعادة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتالي الإسهام في استقرار المنطقة بأسرها. ولذلك فإن وفدي سيصوت لصالح مشروع القرار هذا.

وختاما، أود أن أعلن أن حكومتي تعتقد أن المبادرة التي تتخذها بلدان المنطقة تشكل سابقة مفيدة لمنع الصراعات في أفريقيا. ولذلك يسعدنا أن يكون مشروع القرار هذا قد أعد للمجلس في الوقت المناسب. ونأمل أن يترسخ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في المستقبل القريب جدا، حتى يمهد الطريق أمام استقرارها وتنميتها في المدى البعيد.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إننا نشعر ببالغ القلق إزاء الأزمة المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وآثارها المترتبة على منطقة أفريقيا الوسطى برمتها. ونحن نشاطر بالكامل وجهة نظر بلدان المنطقة بأن أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار الإقليميين.

ونظرا لخطورة الحالة، فإننا نحيي الجهود التي اضطلعت بها بلدان المنطقة خلال الشهور العديدة الأخيرة - وبالذات بوركينا فاصو، وتشاد، وتوغو، والسنغال، وغابون، ومالي - والبلدان الأخرى التي تدعمها،

مـــن أجل حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، عن طريق وزع بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. ونشيد أيضا بقرارها الشجاع والحازم بالاضطلاع بالعملية العسكرية في وقت يتصف بعدم اليقين. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه الجهود الإقليمية تستحق الدعم القوي من المجتمع الدولي.

كما نؤمن بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعمه السياسي الكامل ومباركته للمبادرة الإقليمية الجارية بأن يوافق على مواصلة عمليات بعثة البلدان الأفريقية وأن يأذن للبعثـــــة بـــأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم، بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولذلك سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس.

ويحدونا أخلص الأمـــل في أن تستمر بعثة البلدان الأفريقية للرصد في وضع الأسس لعودة السلم والأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى فـــي أقرب وقت ممكن. ونثق في أن المجلس سيتابع بدقـــة عمليات بعثة البلدان الأفريقية، من خلال التقارير الدورية للبلدان المشاركة، للمساعدة في إيجاد حل مبكر لهذه الأزمة.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أهمية القرار الذي يتخذه مجلس الأمن اليوم. ونعتقد أن تأييد المجلس لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي سوف يشكل سابقة هامة في إنشاء الروابط المناسبة بين المجلس والمبادرات الإقليمية فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في أن يشجع نجاح بعثة البلدان الأفريقية التطورات الإيجابية في المبادرات الخاصة بالسلم والأمن الإقليميين، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجلس.

السيد عواد (مصر): لقد تابعت مصر باهتمام وقلق بالغين تطور الأحداث في أفريقيـــا الوسطى منـــذ بدء التمرد العسكري الأول في نيسان/أبريل من العام الماضي. وقد أدى هذا التمـــــرد وما تبعه من أحداث خلال شهري أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر من نفس السنة إلى حدوث انشقاق سياسي خطير نتجت عنه آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة لا يزال شعب أفريقيا الوسطى يعاني منها حتى الآن.

وقد كان لتحرك مجموعة دول قمة واغادوغو في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وإنشائهم للجنة وساطة دولية برئاسة الجنرال أمادو توري، رئيس مالي السابق، لاحتواء الأزمة وتسويتها سلميا أثر إيجابي ملموس على الوضع السياسي في بانغي، إذ أمكن بدء حوار بين طرفي النزاع وبناء الثقة بينهما. وقد تبلور هذا المسعى فيما بعد على نحو عكس جدية هذه الدول في أسلوب معالجتها للأزمة في أفريقيا الوسطى، وأعني بذلك قرارهم في ٨ كانون الثاني/يناير الماضي نشر قوة أفريقية في بانغي تضطلع أساسا بمسؤولية الإشراف على قيام المتمردين بتسليم أسلحتهم، والانخراط من جديد في الجيش الوطني، فضلا عن رصد احترام الطرفين لالتزاماتهما بموجب اتفاقات بانغي وعلى رأسها الالتزام بوقف أعمال العنف.

ولقد كان من دواعي ارتياحنا أن حققت بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي نجاحا ملموسا في تحقيق ولايتها. ولا يفوتني هنا أن أعرب عن تقدير مصر البالغ للدور الهام الذي قام به فخامة الرئيس عمر بونغو رئيس غابون في هذا الصدد، وكذا للدعم الفني الذي قدمته فرنسا لإنجاح هذا المسعى.

يبرهن التدخل الإقليمـــي في أفريقيا الوسطى مرة أخرى على أن أفريقيـــا لا تفتقر إلى آليات لاحتواء الأزمات التي تنشأ في دولها على المستويين القاري ودون الإقليمي، بل ويعد في نظرنا مثلا ناجحا للتحرك الوقائي، وهو تحرك يستحق كل الدعم والتشجيع الدوليين. وفي هذا الإطار لم تتردد مصر في الاستجابة لمطلب الجنرال أمادو توري بأن تشارك في طرح مشروع هذا القرار على المجلس، وطبيعي أننا سنصوت لصالحه.

وتظل مصر على اقتناع تام بأن حدوث قدر مناسب من التنمية الاقتصادية والبشرية هو الضامن الوحيد لعدم تكرار الأزمة في أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق أود أن أعرب عن تأييدنا للدور البناء الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات الإنمائية والاجتماعية والسياسية. ونرى أن استمرار هذا الدعم من شأنه أن يشجع حكومة الرئيس باتاسيه على الاستمرار في تبني النهج السياسي الشجاع الذي اختارته. كما نود أن نعرب عن أملنا في أن تقوم مؤسسات بريتون وودز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد خطة

شاملة للإصلاح الاقتصادي تمكن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من بدء تنمية حقيقية جديدة لشعبها الشقيق.

لقد كان من دواعي ارتياحنا أن عكست مشاورات مجلس الأمن استجابة لمطلبي الرئيس عمر بونغو اللذين تضمنتهما رسالته إلى الأمين العام في ١٤ تموز/يوليه الفائت وهما: أولا، التصديق على ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي؛ وثانيا، إصدار التفويض اللازم لاستكمال البعثة لدورها في بانغي. ونرجو أن يكون القرار الذي نعتمده اليوم، رسالة سياسية تشجع الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى على المصالحة الوطنية وتسوية الخلافات عن طريق التفاوض.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): في الشهور الأخيرة شهدنا تطور ما نعتقد أنه نهج فكري هام وجديد تبناه هذا المجلس إزاء مفهوم ما يحدق بالسلم والأمن الدوليين من تهديدات وأيضا إزاء المسائل التي تتصل بعمليات حفظ السلم. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى قضية القوة متعددة الجنسيات لألبانيا، التي أذن بتشكيلها المجلس في شهر آذار/مارس من هذه السنة. وقد أذن بتشكيل تلك القوة خارج الإطار التقليدي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، إلا أنها اتفقت على نحو واضح مع مبادئ الميثاق وأهدافه فيما يتعلق بحفظ السلم. وينبغي لنا أيضا أن نذكر بأن المجلس وافق على إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي في تموز/يوليه ١٩٩٧، لتحل محل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يمثل جزءا من هذا النهج الجديد. ولربما كان المجلس في الماضي يفسر قضية جمهورية أفريقيا الوسطى على أنها أمر متعلق بالولاية الداخلية، وبالتالي ما كان ليدرسها.

مع ذلك، تعطي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا حيا على مشكلة داخلية ذات آثار دولية. وجميع الحاضرين هنا يدركون الظروف المعقدة في منطقة الجنوب الأفريقي هذه والحالة غير المستقرة التي قد تزداد تدهورا إذا اشتدت الأزمة في ذلك البلد.

وتعطي قضية جمهورية أفريقيا الوسطى كذلك مثالا على عزم البلدان الأفريقية والتزامها بالتصدي لقضاياها الخاصة وحلها على نحو جماعي.

إن عمل البلدان المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي يمثل دليلا واضحا على عمل البلدان الأفريقية على نحو مشترك ومسؤول وموحد. وهو يعيد إلى الأذهان قضايا أخرى حدثت مؤخرا وعرضت على المجلس وأصبحت حلقات في سلسلة عمليات السلم التي أنشأها الأفريقيون أنفسهم ومولوها وأدوارها في إطار آليات الاتفاق السياسي القائمة فعلا في تلك القارة.

وترى كوستاريكا أن هذا الموقف البناء والمسؤول يستحق دعما دوليا وبالطبع، دعم الأمم المتحدة، حيث أننا مقتنعون بأن أفضل الحلول دائما ما تتوصل إليها الأطراف المعنية بنفسها، لا سيما إذا وُجهت نحو إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان على امتداد أفريقيا. وتمشيا مع ذلك، نود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لموقف البلدان من خارج المنطقة التي لها علاقات ومصالح في أفريقيا والتي توفر دعما سوقيا لا غنى عنه لنجاح عمليات حفظ السلم هذه.

وخلال الصراع في زائير السابقة - التي تعرف اليوم باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية - أعربت كوستاريكا في مناسبات عدة عن رأيها بأن أي حل لمشاكل منطقة الجنوب الأفريقي يجب أن يتضمن بالضرورة مكونات اقتصادية واجتماعية وإنسانية. ويمثل الفقر والظلم السبب الجذري للصراعات السياسية والأمنية في تلك المنطقة وفي العالم النامي عموما.

وحسب رأي وفدي، من الضروري التشديد على هذا الجانب في كل مناسبة ذات صلة. إن التدخل الدولي لحفظ السلم في تلك البلدان لن تكون له فائدة تذكر ما لم تصحبه أعمال واضحة وحازمة لتعزيز التقدم الاقتصادي والعدالة والمساواة في إطار احترام سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرى أن هذه فرصة مناسبة للتذكير بمقترح الأمين العام الداعي إلى عقد مؤتمر دولي من أجل إعادة بناء الجنوب الأفريقي وتنميته. وهذا المقترح الحكيم لا يزال صالحا كل الصلاحية، وننتهز هذه الفرصة لتشجيع الأمين العام على بذل الجهود اللازمة من أجل التنفيذ الفوري لذلك المقترح.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييد كوستاريكا القوي لاعتماد مشروع القرار المعروض علينا. ونحن على اقتناع وثقة بأن التصديق الذي سيجري اليوم على بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي سيكون

متماشيا مع المبادئ ذات الصلة المعترف بها دوليا، لا سيما فيما يخص مراعاة حقوق الإنسان.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن فرنسا ستؤيد مشروع القرار المعروض علينا. ونود أن نشيد بالجهود التي بذلتها عدة بلدان أفريقية لمساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تسوية حالة متأزمة تسوية سلمية. ونود أن نشكر الدول الأفريقية راعية مشروع القرار هذا، كما يود وفدي، إذا أذنتم لي سيدي، أن يشكر الرئيسين اللذين تتاليا على رئاسة مجلس الأمن - الرئيس السويدي وشخصكم - حيث أنكما قمتما بما يجب حتى يطرح مشروع القرار هذا للتصويت بدون إبطاء، تلبية لرغبة البلدان الأفريقية الأعضاء في البعثة الأفريقية الدولية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

إن فرنسا، كما هو معروف على نطاق واسع، تدعم سياسيا وإنسانيا وماديا المبادرة الإقليمية التي تقوم بها البلدان الأعضاء في البعثة. وتؤيد فرنسا تسوية الصراعات بالجهود الإقليمية، بيد أنها تشجع أيضا أية مبادرة تهدف في توافق صارم مع الميثاق، إلى تأكيد الدور الهام لمجلس الأمن، خاصة بموجب الفصل السابع. ولهذا السبب أيد بلدي منذ البداية المساعي التي قام بها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد آنج - فيليكس باتاسي، ورئيس غابون، السيد الحاج عمر بونغو، في محاولة للحصول على الموافقة على ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وعلى إذن من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع بغية كفالة الأمن وحرية الانتقال لأفراد البعثة ولمن يدعمونهم.

ونحن نرى أن هذه المبادرة تتماشى مع تطور بناء فيما يتصل بالأمم المتحدة، كما تعبر عنه مبادئ ثلاثة هي الاحترام الصارم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتأكيد دور مجلس الأمن، وتأييد دعم مجلس الأمن للجهود الإقليمية.

إن التصويت الذي نحن بصدد إجرائه الآن سيدل على الحرص الجماعي الذي يجب أن نتحلى به جميعا على شفافية أعمالنا وعلى الاحترام الصارم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس السابق وإلي.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): كما ذكرنا في عدة مناسبات، تعطي شيلي الأولوية للعمل الإقليمي عند تناول القضايا الإقليمية. وبالنسبة لأفريقيا، إلى جانب تكرار ضرورة معرفة موقف منظمة الوحدة الأفريقية من صراع معين، أيدنا العمليات والاتفاقات التي دخلت فيها بلدان المناطق دون الإقليمية المتعددة لمعالجة أية أزمة قد تنشأ في أراضي إحدى دول تلك المنطقة دون الإقليمية نفسها.

ونحن نرى أن هذا الأسلوب في التصرف أثبت نجاحه كأسلوب سليم وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعمه.

وتعالج اتفاقات بانغي الحالة، ولذا فإننا نرحب بها. وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي تعالج الحالة أيضا وتضطلع بوظيفة ذات أهمية حيوية في تنفيذ اتفاقات بانغي، ولهذه الأسباب، نثني على الرئيس بونغو، رئيس الغابون على قيادته السياسية للبعثة وعلى حكومات بوركينا فاصو وتشاد وتوغو والسنغال وغابون ومالي لمشاركتها في تلك البعثة. ونود أيضا أن نشيد بالدعم السوقي الذي تقدمه فرنسا لبعثة البلدان الأفريقية.

وتحدث رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى أمام مجلس الأمن، معلنا أنه يريد لأنشطة بعثة البلدان الأفريقية أن تجري في إطار سياسي وقانوني مناسب. وطلب ترخيص المجلس حتى تتمكن الدول الأعضاء من الاضطلاع بالعمليات اللازمة لتحقيق أهداف بعثة البلدان الأفريقية ولكي يُرخص لها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل أفراد البعثة والدول التي توفر الدعم السوقي، وقام الرئيس بونغو، رئيس غابون بتوجيه رسالة على هذا المنوال إلى مجلس الأمن.

وعلاوة على التأكيد على أن شيلي تؤيد طلب الرئيسين باتاسي وبونغو، فإن وفد بلدي سيصوت مؤيدا مشروع القرار. ونعتقد أن ذلك ضروري من أجل توفير الإطار القانوني والسياسي المناسب الآنف الذكر للعملية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لمبدأ بالغ الأهمية في رأي وفد بلدي أن تجري عمليات القوة المتعددة الجنسيات

هذه تحت مظلة الأمم المتحدة مع بعض الرصد الدولي للعمليات.

وفي الختام، نود أن نقول لجمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعبا إننا نأمل بأن يكون بالإمكان التغلب على الأزمة التي تواجه البلد في أقرب وقت ممكن، وفقا لاتفاقات بانغي.

السيد ولوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليست هذه هي المرة الأولى خلال فترة عضوية بولندا في مجلس الأمن التي يقوم فيها المجلس بالنظر في تدخل إقليمي عملي في حالة تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومما تجدر ملاحظته أن موضوع المبادرة الإقليمية أخذ يلقى قبولا شعبيا على نحو متزايد، وهذه ظاهرة تلقى الترحيب الشديد وقد كرسنا لها من قبل في هذه القاعة الكثير من الوقت والطاقة.

سيتداول مجلس الأمن حالة تتعلق بقوة متعددة الجنسيات ما فتئت تعمل بنجاح في جزء آخر من العالم. ومن المرجح جدا أننا سنضطلع بهذا بقدر كبير من الارتياح والرضى والثقة المتزايدة بأن القيادة الإقليمية يمكن أن تكون فعالة في صون السلم والأمن الدوليين في عالم اليوم المعقد والمتطلِّب. وبهذا الأمل، ننظر إلى محتويات مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

ليس ثمة شك في أن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر بفترة عصيبة للغاية في تاريخها. وكذلك لا يبدو أن هناك أي شك في أن هذا البلد لم يتمكن من مواجهة مشاكله بمفرده. ومن حُسن الطالع، أن المنطقة التي فهمت جيدا الخطر على السلم والاستقرار في أفريقيا، قد نجحت في منع زيادة تفاقم الحالة في أفريقيا الوسطى. وتم التوقيع على اتفاقات بانغي ونتيجة لذلك أنشئت بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

واليوم، وإذ نحيط علما بالرسالة المؤرخة ٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ والصادرة عن الرئيس باتاسي وبالقلق الذي أعرب عنه العديد من أعضاء المجتمع الدولي، أو شك مجلس الأمن على الموافقة على استمرار سير العملية التي تضطلع بها الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

وسنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا لأننا نرى، أنه بالرغم من الجهود الإقليمية، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذا فإننا نعتقد أنه ينبغي توفير الدعم اللازم لدول المنطقة.

ولدينا شعور بالارتياح بأن مشروع القرار يولي الاعتبار الواجب لمسألة أمن وحرية تحرك أعضاء البعثة.

وفي الختام، ينبغي التأكيد، كما يحدث دوما في حالات مماثلة للحالة التي ينظر فيها اليوم، على أن مستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى إنما هو في نهاية المطاف مسؤولية شعبها. ولا ينبغي التغاضي عن ذلك وإن كان يجري التعويل على المشاركة الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، في عملية تحقيق السلام في أي بلد مضطرب.

السيد سواريس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البرتغال شأنها شأن من سبقوني، تود أن تثني على الوساطة الأفريقية في حسم الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفضلا عن ذلك، نود أن نشيد بقرار تلك المنطقة دون الإقليمية بإنشاء آلية رصد مشتركة بين البلدان الأفريقية للمساعدة في استعادة السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة نزع سلاح المتمردين السابقين، والميليشيات وجميع الأشخاص الآخرين الذين يحملون الأسلحة بصورة غير قانونية. وأود أن أؤكد على الأهمية التي نعلقها على تأييد العملية الديمقراطية، ولا سيما المساعدة في الإعداد للانتخابات التي ستعقد في آب/أغسطس ١٩٩٨.

وفي هذا السياق، فإننا نؤيد تأييدا تاما ونشيد باللجنة الدولية المعنية بمتابعة اتفاقات بانغي، ورئيسها، الجنرال توريه، وكذلك الرئيس بونغو رئيس غابون على دورهما الهام في حسم الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وإن الجهود الجارية التي تبذلها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي حتى وإن لم تحقق نجاحا تاما في عملية نزع السلاح، ومع ذلك أسهمت إسهاما هاما في المصالحة الوطنية والسلام في ذلك البلد.

وكما أشار الرئيس آنج - فيليكس باتاسي في رسالته المؤرخة ١٤ تموز/يوليه الموجهة إلى مجلس الأمن، فإن الحالة في بلده ما زالت متفجرة ويمكن أن تؤثر على الاستقرار الإقليمي وتهدد السلام في المنطقة. وإن انتشار كميات كبيرة من الأسلحة في أيدي المتمردين السابقين والسكان المدنيين يشكل مصدر قلق عميق. وبالتالي فإن الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي لا ينطوي على أهمية حيوية فقط بالنسبة للاستقرار السياسي والسلام في ذلك البلد بل أنه هام أيضا في المنطقة دون الإقليمية برمتها. وإنه لفي هذا السياق قررت البرتغال أن تؤيد مشروع القرار المعروض علينا اليوم، الذي يستجيب لطلب الرئيس باتاسي رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن تقدم دعمها للجهود التي تقوم بها بلدان المنطقة دون الإقليمية.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الولايات المتحدة الأمريكية بالغ السرور أن تنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في تأييد مشروع القرار هذا. وإن بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي قد أنجزت الكثير من أجل استعادة السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتود الولايات المتحدة أن تُعرب عن تأييدها للمشاركين في القوة - بوركينا فاصو، وتشاد، وتوغو، والسنغال، وغابون، ومالي. وإن تفاني هذه البلدان في خدمة السلام، ووجود قواتها في الميدان ما برحا عنصرا حاسما في استعادة الاستقرار لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويشكل هذا أيضا معلما هاما في تطوير قدرات افريقية محلية لحفظ السلام. وبهذا المعنى فإن بعثة البلدان الأفريقية ستكون سابقة هامة وحالة اختبار لمزيد من الجهود الافريقية لحفظ السلام. وسنتابع تقدمها عن كثب.

ويسعدنا أن مجلس الأمن يستطيع اليوم أن يعزز سلطة وولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي واتخاذ إجراءات أخرى تتعلق بنزع سلاح المتمردين السابقين، والميليشات والأفراد. وأن تصويتنا اليوم تأييدا لمشروع القرار هذا يقدم اعترافا رسميا بالدور الحيوي الذي تضطلع به القوة.

ومع ذلك، لا بد لنا من التعبير عن قلقنا إزاء استمرار عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالأعمال العدائية قد خفت منذ التوقيع على اتفاقات بانغي وإنشاء بعثة البلدان الأفريقية في ٢٥ كانون الثاني/يناير. إلا أن العمل لم ينته بعد وجميع العناصر لم تشجب العنف أو لم تسلم أسلحتها.

ونود أن نحيط علما على نحو خاص بالإسهامات المالية وغيرها التي قدمتها فرنسا وكينيا وغيرهما من المانحين مما جعل بالإمكان إنشاء بعثة البلدان الأفريقية. ومشروع القرار اليوم يؤكد على أن المصروفات والدعم السوقي للقوة سوف يتم تحملهما في المستقبل على أساس طوعي. ونحن نفهم أن هذه البعثة لن تتحول إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة.

ونحن نرحب بما ينص عليه مشروع القرار هذا حيث يطلب إلى الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية تقديم تقارير كل اسبوعين عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا من شأنه أن يوفر للمجلس استكمالا منتظما للمعلومات ويضمن إشرافه الفعال على العملية التي يقرها اليوم. ونعتقد كذلك أنه ينبغي للأمين العام أن يتخذ خطوات لزيادة معرفة الأمم المتحدة بالتطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، حتى يتمكن من تقديم وجهات نظره إلى المجلس.

مرة أخرى أود أن أعبر عن تقدير حكومة بلدي لجهود بعثة البلدان الأفريقية في استعادة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى المضطربة وتعزيز حكومتها المنتخبة ديمقراطيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سأدلي ببيان بوصفي ممثلا للمملكة المتحدة.

تدرك المملكة المتحدة خطورة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشعر بالقلق إزاء الصعوبات التي تواجهها السلطات هناك في الحفاظ على النظام العام بعد السلسلة الأخيرة من التمردات العسكرية. ولئن كنا نشعر بالطمأنينة لأن وقف إطلاق النار ما زال مستمرا منذ حزيران/يونيه الماضي، لا يغيب عن بالنا انعدام الأمن والتوتر المستمر في بانغي مع مخاطر احتمال انتشار زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء البلد والمنطقة بأسرها.

وترى المملكة المتحدة أن الأولوية ينبغي أن تكون ضمان الاستعادة الفعالة للسلام والاستقرار، وإننا في هذا الصدد نمتدح جهود الدول الأفريقية وغيرها التي تشارك في البحث المستمر عن تسوية سلمية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب على وجه الخصوص بإسهام البلدان التي قدمت قوات لبعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، وباستمرار التزام فرنسا بدعم العملية. ونشيد بذكرى الجنود الأفريقيين والفرنسيين الذين ضحوا بحياتهم في السعي الى تحقيق السلم والاستقرار.

ونثني على دور القادة الإقليميين وغيرهم في جهود الوساطة الحالية، وبصفة خاصة عمل الجنرال توري بوصفه رئيسا للجنة الرصد الدولية لتنفيذ اتفاقات بانغي. ونعتقد أن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعملية الأوسع لبناء السلام يمثل عنصرا هاما في نجاح هذه الجهود. والمبادرات التي اتخذت حتى هذا اليوم بشأن أفريقيا الوسطى توضح تماما أهمية وفعالية القيادة الأفريقية في التصدي للصراع وعدم الاستقرار في المنطقة. وتود المملكة المتحدة أن تؤكد من جديد دعمها لهذه المبادرات.

ونلاحظ النجاح الذي حققته حتى الآن جهود البعثة في التقليل من كمية الأسلحة لا سيما الأسلحة الثقيلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه مهمة حاسمة. لكن ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الكم الكبير من الأسلحة الذي لم يتم تسليمه حتى الآن وما يمثله من خطر مستمر. وفي هذا الصدد نرى أن من الضروري أن يتم تحديد نطاق عمليات البعثة بشكل واضح. ومشروع القرار هذا يساعد على تحقيق ذلك. ونحن ممتنون أيضا للمعلومات التي تلقيناها حتى الآن بما في ذلك تقرير الجنرال توري بشأن أنشطة البعثة حتى اليوم وهدفها في المستقبل. ونرى أن من الضروري لمجلس الأمن أن يفهم فهما واضحا مهام البعثة حتى يتسنى له أن يرصد تنفيذها بفعالية. لذلك نتطلع الى تلقي تقارير أخرى حسبما ينص مشروع القرار هذا بشأن تقدم البعثة والآفاق طويلة الأمد للعملية السياسية في البلد.

أستأنف عملي بوصفي رئيسا للمجلس.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/613.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبهذا اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٢٥ (١٩٩٧).

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.